

Weekly Money Market Report

١٦ ديسمبر ٢٠١٨

مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي يوازن بين المخاطر العالمية واقتصاد محلي مزدهر

الولايات المتحدة الأمريكية

مجلس الاحتياط الفدرالي يلمح إلى أن أسعار الفائدة تقترب من المستوى الحيادي

يعتقد مجلس الاحتياط الفدرالي الآن أن أسعار الفائدة تقترب من الحد الأدنى لتوقعاته عند المستوى الحيادي، ما يفسح المجال أمام إبطاء برنامجه لرفع أسعار الفائدة. ولا يزال يتوقع أن يرفع البنك المركزي نطاقه المستهدف من ٢,٢٥% إلى ٢,٥% خلال اجتماعه الذي سينعقد في ١٨-١٩ ديسمبر. ولكن مع عدم بلوغ التضخم الأساس النسبة المستهدفة البالغة ٢%، قد يقرر المجلس أن يخفف وتيرة التقييد في ٢٠١٩. وفي تفصيل التضخم الأمريكي، أفادت وزارة العمل الأميركية بأنه يبدو أنه يرتفع بأبطأ وتيرة له في التسعة أشهر المنتهية في نوفمبر. فمع تراجع تكاليف الوقود والطاقة، تراجع سعر المستهلك الكلي من ٢,٥% في أكتوبر إلى ٢,٢%، وارتفع التضخم الأساس، وهو مقياس أهم بالنسبة للمجلس، من ٢,١% الشهر الماضي إلى ٢,٢%. وبعد ارتفاع الأسعار في بداية السنة، تشير البيانات الأخيرة إلى تراجع الضغوطات السعوية. وفي هذه الأثناء، تقلص الهامش بين سندات الخزينة ذات مدة سنتين والسندات ذات مدة عشر سنوات، ما يشير إلى احتمال حصول تباطؤ اقتصادي مستقبلاً.

والتحدي الذي يواجهه مجلس الاحتياط الفدرالي الآن هو الموازنة بين المخاطر العالمية والأداء المرن للاقتصاد الأمريكي المحلي. فتقعة المستثمر تأثرت حالياً بمجموعة من الضغوطات العالمية مثل احتمال خروج صعب لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتنامي التوترات التجارية بين أمريكا والصين. وقد نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة معدلة سنوية بلغت ٣,٥% في الربع الثالث، فيما استمرت البطالة بالمرآحة عند أبطأ معدل لها منذ أواخر الستينات عند ٣,٧%.

الصين تخطو باتجاه خفض التوترات التجارية

على صعيد التجارة، قامت الصين بخطوة رئيسة باتجاه خفض التوترات، حيث استأنفت شراء فول الصويا الأمريكي بشراء ١,٥ إلى ٢ مليون طن، الأمر الذي أعطى مهلة للمزارعين الأمريكيين. ومن الجدير ذكره أن هذا هو أول تحرك كبير منذ أن بدأت الدولتان بفرض رسوم ضريبية ورسوم مقابلة، حيث فرضت الصين ضريبة ثأرية نسبتها ٢٥% على فول الصويا بعد أن فرضت ترامب ضرائب جمركية على ما قيمته بلايين الدولارات من السلع. وفي الأسبوع الماضي، تحركت الصين أيضاً لخفض الرسوم الجمركية على السيارات الأمريكية من ٤٠% إلى ١٥%. وتأتي هذه القرارات عقب الاتفاق بين الرئيسين شي جينبينغ ودونالد ترامب على هدنة مدتها ٩٠ يوماً في بداية هذا الشهر. وبالنظر إلى المستقبل، فإن المسؤولين الأمريكيين والصينيين لن يقوموا بمحادثات تجارية وجها لوجه حتى يناير ٢٠١٩.

وبغض النظر عما تقدم، يبدو أن هذه المبادرات فشلت في تقديم دعم كبير للأسواق، بل كان الحذر هو الإحساس المهيمن بالنسبة لكافة الأسهم العالمية. فقد خلق انعكاس منحنى العائد الأمريكي، وتراجع البيانات الاقتصادية، والمخاوف حيال تباطؤ عالمي، مناخاً متشائماً نوعاً ما. وعانت صناديق الأسهم الأمريكية، بسبب عدم اليقين، من خروج ٢٧,٧ مليار دولار في الأسبوع المنتهي في ١٢ ديسمبر بعد فترة ممتدة من التقلب في أسعار الأسهم. ومع سحب المستثمرين لأموالهم وإعادة تقييم قراراتهم الاستثمارية، من الواضح أن الحرب التجارية هي حالياً مسألة رئيسة نظراً لاستمرار وجود مسار طويل قبل التوصل إلى حل. وبالنظر إلى الربع الأخير من ٢٠١٨، تراجع S&P بحوالي ٩,٣% يليه داو جونز بتراجع بنسبة ٧,٧%. وخضع مؤشر ناسداك المركب الذي يضم الكثير من شركات التكنولوجيا بأكثر تراجع بنسبة ١٢,٠٣%.

أعضاء أوبك يوافقون على خفض الإنتاج

بالتحول إلى السلع، وافقت أوبك وحلفاؤها على خفض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا، في تحدٍ لطلبات الرئيس الأمريكي ترامب. ويهدف هذا التحرك إلى تهدئة المخاوف بشأن فائض في الإمداد، الذي كان قد خفض الأسعار بنسبة ٣٠% في الشهرين الماضيين. ومع محاولات السوق لإيجاد الاستقرار، أفاد تقرير من بلومبرغ يوم الخميس أن السعودية تخطط لخفض الشحنات إلى المصافي الأمريكية لتجنب ارتفاع في المخزونات الأمريكية. وإذا ما تراجعت الصادرات، قد يتحول عدم التوازن بين العرض والطلب العالمي أكثر نحو اتجاه إيجابي. وتراجعت مخزونات الخام في أمريكا بمقدار ١,٢ مليار برميل في الأسبوع المنتهي في ٧ ديسمبر، مقارنة بتوقعات السوق بتراجع مقداره ٣ مليون برميل. وفي هذه الأثناء، قالت أوبك إن الطلب على خامها في ٢٠١٩ سيتراجع إلى ٣١,٤٤ مليون برميل يوميا (أي ١,٥ مليونا أقل مما تنتجه حاليا). ومع وجود قلق من احتمال تراجع نمو الطلب على النفط وازدهار الإنتاج في أمريكا، قد تجد الأسواق أن لديها فائضا في الإمداد في ٢٠١٩ حتى مع خفض الإنتاج. ومن المتوقع أن تنهي أمريكا سنة ٢٠١٨ كأعلى مصدر عالمي للنفط، متقدمة على روسيا والسعودية.

أوروبا والمملكة المتحدة

ماي تتجاوز أسبوعا حافلا في مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي

كان الأسبوع حافلا بأبناء اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث أن معاناة رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي لإتمام هذا الاتفاق أظهرت حزبا منقسما بشدة. ففي بداية الأسبوع الماضي، أُجّلت ماي التصويت النهائي على الاتفاق بعد أن أقرت بوضوح بأنها تعتقد بأنه "سيرفض بهامش كبير". فمسألة الحدود الإيرلندية تبقى مصدر قلق كبير لأكثر من ١٠٠ عضو في البرلمان كانوا قد أعربوا عن رفضهم للاتفاق. وليس من الواضح كيف ستحل ماي هذه المسألة نظرا إلى أن الاتحاد الأوروبي بقي غير راغب في النظر في أي اتفاق يبقى على احتمال وجود حدود فعلية متكاملة البنية بين إيرلندا وإيرلندا الشمالية. ولم ينذر هذا التحرك بالخير على الجنيه، إذ تراجع إلى أدنى مستوى له في ٢٠ شهرا عند ١,٢٥٠٨ عقب إعلان التأجيل.

ولاحقا في الأسبوع الماضي، تخطت ماي محاولة انقلاب من أعضاء من البرلمان من داخل حزبها بعد أن تمكنوا من فرض تصويت على الثقة في زعيمهم. فقد نجحت ماي في تجاوز التصويت وحصدت ٢٠٠ صوت مقابل ١١٧، وهي تواجه الآن مهمة حشد دعم هؤلاء الذين حاولوا الإطاحة بها. وستعود رئيسة الوزراء مستقبلا إلى بروكسل لتحسين الاتفاق قليلا على أمل أن يصوت البرلمان عليه في منتصف يناير.

الاقتصاد البريطاني يتلقى ضربة

لقد عانى الاقتصاد البريطاني بلا شك نتيجة الخسائر التي لحقت به من عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٦% في الربع الثالث من ٢٠١٨ إلى ٠,٤%. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي على أساس شهري بنسبة ٠,١% فقط ما بين سبتمبر وأكتوبر. وتتماشى هذه النسبة مع التوقعات وأكدت أن قوة الاقتصاد البريطاني في الربع الثالث من ٢٠١٨ كان سببها دعم الإنفاق الاستهلاكي في الصيف. فقد تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة ٠,٦%، مع تراجع الإنتاج التصنيعي بنسبة ٠,٩%. ومع مواجهة المستهلكين والشركات ضغوطات تكلفة كبيرة، فإن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي يعكس ضربة لقطاع الخدمات، خاصة مع تراجع مبيعات السيارات وتقارير عن توقف مصانع بسبب عدم وجود طلب. واتسع العجز التجاري البريطاني أيضا، حيث نمت الواردات أسرع من الصادرات في أكتوبر، ما يعكس تدهورا في الظروف التجارية بالنسبة للمصدرين البريطانيين. ويقترب تاريخ موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (٢٩ مارس) في ظل انعدام الوضوح، ومن المتوقع أن يبقى الاسترليني متقلبا. ومنذ بداية السنة وحتى الآن، تراجع الاسترليني بنسبة ١٠,٧٥% مقابل الدولار ويتم التداول به حاليا عند مستوى ١,٢٥٨٥ تقريبا.

البنك المركزي الأوروبي يعلن نهاية برنامجه لشراء السندات

أعلن البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس أنه سينهي برنامجه لشراء السندات البالغة قيمته ٢,٦ تريليون يورو والذي بدأ في ٢٠١٥. وسيبقى لدى البنك الآن أدوات أكثر تقليدية لإدارة الاقتصاد، وعلى رأسها تعديل أسعار الفائدة. وقد تم التوصل إلى هذا القرار بالإجماع في المجلس الحاكم للبنك، الذي أنهى أربع سنوات من شراءات السندات في وقت بدأ فيه وضع النمو غير أكيد. فقد كانت بيانات منطقة اليورو عموما غير مرغوب فيها في معظم ٢٠١٨، مع استمرار تراجع الاستطلاعات التي تستشرّف المستقبل مثل مؤشرات مديري الشراء وثقة المستهلك والشركات، منذ الصيف. وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي، تظهر البيانات تراجعا في ٢٠١٨، حيث سجل النمو أدنى نسبة له في أربع سنوات عند ٠,٢% في الربع الثالث من السنة. وتراجع اليورو بنسبة ٠,٣% مقابل الدولار الأمريكي عقب القرار ويتم التداول به حاليا عند مستوى ١,١٣٠٦.

ولذلك خفض البنك المركزي الأوروبي توقعاته للنمو وللتنحيم في ٢٠١٩. وعبر رئيس البنك ماريو دراغي الذي تنتهي مدته السنة القادمة عن قلقه رغم أنه بقي متفائلا إجمالا، واعترف بأن المخاطر كانت "باتجاه تراجع"، وذلك في الغالب بسبب التوترات التجارية والاضطراب الجيوسياسي والتقلب المرتفع في الأسواق المالية. وأقر دراغي بأن البيانات الاقتصادية كانت "أضعف من المتوقع"، ولكنه بقي متفائلا، مضيفا بأن مزاج المجلس الحاكم كان "استمرار الثقة". ويستهدف البنك نسبة ٢% تقريبا لمعدل التضخم، ويتوقع أن يبقى أسعار الفائدة على حالها "على الأقل حتى نهاية صيف ٢٠١٩"، ويتوقع أن يتراجع التضخم من أعلى مستوى له في ٦ سنوات تقريبا عند ٢,٢% في أكتوبر إلى ٢% في نوفمبر.

الدينار الكويتي

بدأ التداول بالدولار مقابل الدينار الكويتي صباح الأحد عند 0.30405

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1355	1.1307	1.1368	1.1307	1.1115	1.1505	1.1399
GBP	1.2721	1.2478	1.2754	1.2582	1.2375	1.2685	1.2649
JPY	112.51	112.23	113.69	113.38	114.40	115.35	112.52
CHF	0.9896	0.9862	0.9987	0.9987	0.9775	1.0175	0.9892